

Distr.: General
13 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ
مزيد من الإجراءات والمبادرات

مقترحات المواضيع ذات الأولوية للدورات المقبلة للجنة وضع المرأة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير الذي أعد عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/٢٠٠٩ مقترحات للمواضيع ذات الأولوية للدورات المقبلة للجنة كما يوفر معلومات من أجل تيسير قيام اللجنة بمناقشة إمكانية إجراء استعراض وتقييم لإعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير مقترحات لنظر اللجنة في مسألة إجراء استعراض لأساليب عملها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040113 030113 12-64886 (A)



أولاً - المواضيع ذات الأولوية المحددة للدورات المقبلة للجنة وضع المرأة

١ - تطلّع لجنة وضع المرأة بدور مركزي في رصد واستعراض وتقييم التقدم المحرز والمشاكل التي تعترض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على جميع الصعد. ويمكن استخدام برنامج عمل متعدد السنوات مع اختيار المواضيع التي تنتظر فيها اللجنة خلال نحو ثلاث إلى خمس سنوات الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة من الاضطلاع بعمليات تحضيرية في الوقت المناسب وعمليات متابعة فعالة تعزز التفاعل فيما بين مختلف أصحاب المصلحة، وتسهّل الوقوف على الثغرات والتحديات وتحديد ما يتعين اتخاذه من إجراءات ومبادرات أخرى للتعجيل بوتيرة التقدم. وتقوم اللجنة بانتظام بتعديل شكل برنامج عملها المتعدد السنوات للاستفادة من الفرص الجديدة والمساعدة على التعجيل، بشكل أكثر فعالية، بتنفيذ منهاج العمل وما يستتبعه من التزامات على مستوى السياسات، وذلك بوسائل منها تقليل عدد المواضيع ذات الأولوية التي يُنظر فيها في كل دورة وإضافة استعراضات لتنفيذ الاستنتاجات المتفق التي تُعتمد بشأن المواضيع ذات الأولوية التي نُظر فيها سابقاً.

٢ - وتستخدم لجنة وضع المرأة برامج العمل المتعددة السنوات منذ عام ١٩٨٧. وعقب اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥، ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٠، اعتمد برنامج عمل متعدد السنوات للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ تناول في كل دورة مجموعة من مجالات الاهتمام الحاسمة من منهاج عمل بيجين وفقاً لنهج مركز ومواضيعي (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٦). وفي عام ٢٠٠١، وضعت اللجنة برنامج عمل متعدد السنوات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، استندت فيه إلى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (انظر قرار الجمعية العامة د١-٢٣/٢، المرفق، و د١-٢٧/٣، المرفق) وتم الاتفاق في إطاره على تناول موضوع أو اثنين من المواضيع ذات الأولوية في كل دورة. واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٤٠/٦٠، وافقت اللجنة في دورتها الخمسين المعقودة في عام ٢٠٠٦ على برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٩) الذي شمل النظر سنوياً في موضوع ذي أولوية وموضوع استعراض. وفي عام ٢٠٠٩، حدد المجلس في قراره ١٥/٢٠٠٩ المواضيع ذات الأولوية ومواضيع الاستعراض للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وفي القرار نفسه، قرر المجلس أيضاً أن تحدد اللجنة في دورتها السابعة والخمسين التي ستُعقد في عام ٢٠١٣ المواضيع ذات الأولوية للدورات المقبلة.

٣ - وبناء على ذلك، كانت المواضيع التي ستناولها اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين التي ستُعقد في عام ٢٠١٤ قد حُدِّدت، فكان الموضوع ذو الأولوية هو ”التحديات والإنجازات التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية“؛ في حين كان موضوع الاستعراض هو ”فرص حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا، ومشاركتهم في ذلك، لتحقيق أهداف منها تعزيز تكافؤ الفرص أمام المرأة في تحقيق العمالة الكاملة والحصول على عمل لائق“ (الاستنتاجات المتفق عليها من الدورة الخامسة والخمسين). وقد تُكرّس الدورة التاسعة والخمسون للجنة التي ستُعقد في عام ٢٠١٥ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لمنهاج عمل بيجين (انظر الفقرات ١٣-٢١ أدناه).

٤ - ويعدّ اختيار المواضيع ذات الأولوية بالغ الأهمية لتمكين اللجنة من تقديم مساهمات تطلعية في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على نحو يستجيب بأفضل طريقة للاتجاهات والتطورات الراهنة. وخلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، سيوفر عدد من العمليات والمناسبات الفرص للحصول على المعلومات وتحديد الاتجاهات والوقوف على النتائج الجديدة التي ينبغي أن تسترشد بها اللجنة في اختيار المواضيع ذات الأولوية التي ستناولها في دوراتها المقبلة. وسوف تنشأ هذه المواضيع من عمل اللجنة، ولا سيما نظرها في التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للنساء والفتيات، وكذلك من الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تتخذ الجمعية العامة، في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، قرارات هامة بشأن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك قرارات تتعلق على وجه الخصوص بأهداف التنمية المستدامة والروابط والعلاقات ذات الصلة بمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - ويمكن للمواضيع ذات الأولوية التي تختارها اللجنة لدورها المقبلة، نظراً إلى دور اللجنة الهام بوصفها عاملاً حافزاً في دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني، أن تشكل قناة تسهم اللجنة من خلالها في تنفيذ الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ من منظور جنساني، لا سيما وأن الجمعية العامة دعت مؤخراً في قرارها ١٤٨/٦٧ إلى أن يحتل هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مكاناً بارزاً في المناقشات المتعلقة بالإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن أن تتيح هذه المواضيع الفرصة للجنة للمشاركة في عمليات التنفيذ والمساهمة فيها ومتابعتها، مما يؤدي بالتالي إلى تحقيق مزيد من الترابط على صعيد السياسات، بما في ذلك على المستوى القطري.

٦ - ولهذه الأسباب، قد تودّ اللجنة في دورتها السابعة والخمسين التي ستُعقد في عام ٢٠١٣، أن تبت في الموضوع ذي الأولوية لعام ٢٠١٦ فقط، من أجل إتاحة وقت كاف لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء على الصعيد الوطني، للاضطلاع بالأعمال التحضيرية اللازمة. وفي الوقت نفسه، قد تود اللجنة أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم للجنة في عام ٢٠١٦ مقترحات بشأن اختيار مواضيع لدوراتها المقبلة تأخذ في الاعتبار نتائج الاستعراض الشامل لتنفيذ منهاج عمل بيجين في عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى أي فرص لتعزيز المنظورات الجنسانية ضمن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٧ - وبناء عليه، اقترح أن يكون الموضوع ذو الأولوية وموضوع الاستعراض لعام ٢٠١٦ هما الموضوعان التاليان: (أ) "تمكين المرأة اقتصادياً والتنمية المستدامة"؛ و (ب) "القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها" (الذي هو أيضاً الموضوع ذو الأولوية لعام ٢٠١٣).

٨ - وفي الفقرة ٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، أقرّت الدول بضرورة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في المستويات كافة عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها. وفي الفقرة ١٣ من الوثيقة الختامية، سلّمت الدول أيضاً بأن إتاحة الفرص للناس لتمكينهم من تقرير حياتهم ومستقبلهم والمشاركة في صنع القرار والتعبير عن شواغلهم أمور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

٩ - ويستند المقترح المتعلق باختيار الموضوع ذي الأولوية إلى عدد من الاعتبارات. فتمكين المرأة اقتصادياً شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة ولتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية وأي أهداف أخرى قد يتم الاتفاق عليها كجزء من الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وستسليتم التغييرات التحويلية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة تمكين المرأة وكفالة توليها أدواراً قيادية، فالمرأة هي المؤتمنة الرئيسية ومُتخذة القرارات الرئيسية فيما يتعلق باستخدام المياه والطاقة والموارد الأخرى. وأشار فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية، اعترافاً منه بذلك، إلى أن "أي تحول حدي نحو تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين" واعتبر أن المساواة بين الجنسين تشكل إحدى دعائم التنمية (انظر A/66/700، الفقرة ١٧ (و)).

١٠ - ومن شأن تمكين المرأة اقتصادياً من خلال حصولها المتكافئ على الأصول وفرص العمل اللائق والخدمات - الأرض والمياه والتكنولوجيا والابتكارات والخدمات الائتمانية والخدمات المصرفية والمالية - أن يعزز موقفها ويعلي صوتها في عمليات اتخاذ القرارات بشأن التنمية المستدامة على صعيد المجتمعات المحلية وعلى الصعيدين الوطني والعالمي. ولا تقتصر الفوائد المتأتية من تعزيز مشاركة المرأة على النساء فقط، بل تتعداها لتشمل أيضاً الرجال والأطفال. وتشمل هذه الفوائد تحقيق مكاسب في الاستقرار الاقتصادي للأسر المعيشية والأسر، وفي الاقتصاد والصحة والرفاه، وفي نوعية الحياة عموماً. ويفيد الحفل الاقتصادي العالمي (٢٠١٢) أن زيادة المساواة بين الجنسين في ١٣٥ بلداً تترافق مع زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي^(١).

١١ - ويوفّر الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة لتناول دور التمكين الاقتصادي للمرأة في التنمية المستدامة. غير أن تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة ليس "حلاً جاهزاً" بل أنه يتطلب استراتيجيات مصممة بحسب المناطق والسياقات المحددة ومناسبة لها. ومن أجل تحقيقه، يتعين على جميع الأطراف الفاعلة على الصعيد الإنمائي الأخذ بسياسات عامة سليمة واتباع نهج متكامل والتعهد بالتزامات طويلة الأجل. كما يتعين عليها أيضاً صياغة نهج وشراكات مبتكرة.

١٢ - وستجمع اللجنة، من خلال التركيز على تمكين المرأة اقتصادياً والتنمية المستدامة باعتبارها موضوعها ذا الأولوية، بين مسائل شاملة لعدة مجالات اهتمام حاسمة في منهاج عمل بيجين، بما في ذلك المرأة والفقير، والمرأة والبيئة، والمرأة والاقتصاد، والمرأة في السلطة وصنع القرارات. ومن شأن الوثيقة الختامية التي ستخرج بها اللجنة أن تسهم مباشرة في عملية متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكذلك في تنفيذ الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانياً - إمكانية إجراء استعراض وتقييم لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ٢٠١٥

١٣ - طُلب إلى اللجنة أن تناقش في عام ٢٠١٣ إمكانية القيام في عام ٢٠١٥ باستعراض وتقييم إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين

(١) *The Global Gender Gap Report 2012*، Ricardo Hausmann، Laura D. Tyson and Saadia Zahidi، الحفل

الاقتصادي العالمي، ٢٠١٢، متاح على الرابط التالي:

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GenderGap_Report_2012.pdf

للجمعية العامة (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/٢٠٠٩). وبالإضافة إلى ذلك، شجعت الجمعية العامة في قرارها ١٤٨/٦٧ الدول الأعضاء على النظر في الأنشطة المناسبة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في سياق قرار المجلس ١٥/٢٠٠٩.

١٤ - ومنذ عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، يجري كل خمس سنوات استعراض وتقييم شاملاً لإعلان ومنهاج عمل بيجين على الصعيد العالمي. وبالتالي، فإن إجراء استعراض شامل لمنهاج العمل بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاعتماده سيكون متماشياً مع الممارسة الحالية للجنة.

١٥ - وفي عام ٢٠٠٠، اتخذ استعراض السنوات الخمس شكل دورة استثنائية للجمعية العامة (انظر قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٣١). وكانت لجنة وضع المرأة ممثلة للجنة التحضيرية للمناسبة.

١٦ - وأجرت اللجنة استعراض السنوات العشر في عام ٢٠٠٥ وفقاً لبرنامج عملها المتعدد السنوات (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/٢٠٠١) الذي تضمن استعراضاً لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، كما تضمن النظر في التحديات الراهنة والاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالنساء والفتيات وتمكينهن. واستناداً إلى قرار اللجنة ٥/٤٨ (انظر E/CN.6/2004/14، الفصل الأول - جيم)، جرى الاستعراض من خلال توسيع نطاق استخدام الحوار التفاعلي، بمشاركة واسعة النطاق من الوفود الحكومية على أعلى مستويات المسؤولية والخبرة ومن المجتمع المدني والمنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة. وشدد الاستعراض على تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في إطار الجهود الرامية إلى التغلب على التحديات التي ما زالت تعترض التنفيذ. وأحيل الإعلان الذي اعتمده اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٢/٢٠٠٥) إلى الجمعية العامة وإلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باستعراض إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

١٧ - وبأشرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض الخمسة عشرة سنة في عام ٢٠١٠ من خلال طلب إلى اللجنة (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠٠٦). وبناءً على مقترح قدمته اللجنة لاحقاً ومقرر اتخذه المجلس في عام ٢٠٠٩، أجرت اللجنة استعراضاً لخمس عشرة سنة من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. كما كان الاستعراض بمثابة إسهام اللجنة في تشكيل منظور

جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية إنجازاً تاماً (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/٢٠٠٩). واستناداً إلى القرار ١/٥٣ بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الرابعة والخمسين (انظر E/CN.6/2009/15، الفصل أول - حيم)، عقد مكتب اللجنة مشاورات غير رسمية مع جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة في اللجنة بشأن طرائق الاستعراض، وتم الاتفاق على شكلها ونتائجها. وأكد الاستعراض على تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، بهدف مواجهة ما تبقى من عقبات وتحديات جديدة، بما فيها تلك المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية (انظر القرار ١/٥٣). وأيدت الجمعية العامة الإعلان الذي اعتمده اللجنة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٢/٢٠١٠ وقرار الجمعية العامة ١٩١/٦٥). وجرى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في شكل جلسة تذكارية للجمعية العامة خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة في ٢ آذار/مارس ٢٠١٠.

١٨ - وفي إطار عمليات الاستعراض والتقييم التي جرت في سياق احتفالات الذكرى الخمسية لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، تمت الاستفادة إلى حد كبير من العمل الدؤوب التي تضطلع به اللجان الإقليمية الخمس ومن نواتجها. ويجري وضع خطط في جميع المجالات لكفالة بذل جهود شاملة لتقييم التقدم المحرز وزيادة الإجراءات الرامية إلى التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتشمل هذه الخطط وضع استبيان مشترك لالتماس آراء الدول الأعضاء خلال عام ٢٠١٣، ثم القيام لاحقاً بإعداد تقارير إقليمية لعرضها على الاجتماعات الحكومية الدولية الإقليمية. وفي حين لا يزال يتعين تحديد مواعيد هذه الاجتماعات، فإن عدداً من اللجان الإقليمية يتوقع انعقادها في عام ٢٠١٤ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لآسيا والمحيط الهادئ). وبالإضافة إلى التقارير الإقليمية العامة، قد تشمل الأنشطة التحضيرية الأخرى التي تنفذ على الصعيد الإقليمي عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء وإعداد ورقات معلومات أساسية بشأن مواضيع مختارة.

١٩ - وستقود هيئة الأمم المتحدة للمرأة، باعتبارها أمانة لجنة وضع المرأة، الأعمال التحضيرية لاستعراض السنوات العشرين، بما في ذلك التحضيرات الفنية والتنسيق على نطاق المنظومة الأمم المتحدة والمساهمات. وسيقوم الكيان بتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء على الصعيد الوطني، بناء على طلبها، من خلال مكاتبه الميدانية مما يؤدي بالتالي إلى تقوية وتعزيز التكامل بين مهامها في مجال الدعم المعياري ومهامها التشغيلية. وكما كان الحال في استعراض السنوات العشر والسنوات الخمس عشرة، ستقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة مرة

ثانية ببذل جهود التنسيق والتعاون مع اللجان الإقليمية لوضع استبيان مشترك واستخدام المدخلات الواردة من الدول الأعضاء من أجل إعداد تقرير عالمي عن التقدم المحرز في مجال التنفيذ، لتقديمه إلى لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والخمسين في عام ٢٠١٥.

٢٠ - وقد تود لجنة وضع المرأة النظر في إجراء استعراض وتقييم لتنفيذ منهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين في عام ٢٠١٥. وقد تود، أثناء القيام بذلك، أن تركز بشكل خاص على المسائل الجديدة والناشئة وكيفية تأثيرها على تنفيذ منهاج العمل وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما قد تود اللجنة تشجيع القيام باستعدادات قوية على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى التركيز على البعد الإقليمي في استعراض وتقييم السنوات العشرين لكفالة أن تصب الاستعراضات الإقليمية والوثائق الختامية للعمليات الحكومية الدولية الإقليمية، بشكل مناسب، في الاستعراض الذي يجري على الصعيد العالمي.

٢١ - وقد تود اللجنة أيضا مناقشة الأنشطة التي ستنفذ للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وفي هذا الصدد، قد تود اللجنة بشكل خاص أن تنظر في الفرص المتاحة لممارسة دورها الحفاز في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل كفالة إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل كامل في العمليات الذي ستجري في عام ٢٠١٥، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

ثالثا - أساليب عمل لجنة وضع المرأة

٢٢ - تخضع أساليب عمل لجنة وضع المرأة لعدد من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقرارات اللجنة نفسها، بالإضافة إلى الممارسات المتبعة. وتم آخر تنقيح أجرته اللجنة لأساليب عملها في عام ٢٠٠٦ حيث سلّمت بأن تنظيم عملها من شأنه أن يسهم في التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، على النحو المطلوب في الإعلان الذي اعتمد في استعراض وتقييم السنوات العشر في عام ٢٠٠٥ (انظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٥/٢٣٢). وفي عام ٢٠٠٩، وعقب استعراض أساليب عملها المنقحة، تقرر أن تقوم اللجنة، اعتبارا من دورتها الرابعة والخمسين، بتطبيق أساليب العمل هذه نفسها (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩/١٥). وفي القرار نفسه، قرر المجلس أيضا أنه ينبغي للجنة أن تستمر في إبقاء طرائق أعمالها قيد الاستعراض.

٢٣ - وتنظر اللجنة في كل دورة، وفقاً لأساليب عملها الحالية، في موضوع واحد ذي أولوية وتعد وثيقة ختامية يتم التفاوض بشأنها في شكل استنتاجات متفق عليها. كما تعقد اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة المتصلة بالموضوع ذي الأولوية، بما في ذلك النتائج المشفوعة ببيانات داعمة. ويجري في حلقتين حواريتين يعقدهما الخبراء تناول الطرق والوسائل الكفيلة بتعجيل تنفيذ الالتزامات السابقة المتعلقة بالموضوع ذي الأولوية. وقد ازداد التركيز في المناقشة العامة المتعلقة بمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، على المسائل المتصلة بالتنفيذ في إطار الموضوع ذي الأولوية.

٢٤ - وفي كل دورة أيضاً، تقوم اللجنة باستعراض تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها من الدورة السابقة، مما يعزز بالتالي دورها في مجال الرصد وتعزيز المساءلة عن الأعمال. ويجري الاستعراض بشكل حوار تفاعلي، ويعدّ ميسر الحوار وثيقة ختامية تتضمن موجزاً للمناقشة التي شهدتها الحوار.

٢٥ - ويركز العنصر المواضيعي الثالث في كل دورة على مسألة ناشئة تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يحددها مكتب اللجنة في فترات ما بين الدورات، بالتشاور مع المجموعات الإقليمية. ويعدّ الميسر موجزاً يتضمن النتيجة التي وصل إليها النظر في الموضوع.

٢٦ - وبناء على طلب اللجنة، تنظم هيئة الأمم المتحدة للمرأة حلقة نقاش على هامش كل دورة سنوية، بشأن الموضوع ذي الأولوية للدورة التالية لكي تشرع الدول الأعضاء والمشاركون الآخرون في إجراء مناقشات تمهيدية تتناول ذلك الموضوع.

٢٧ - وبالإضافة إلى ذلك، تتابع اللجنة بانتظام قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته، وتوفر مدخلات ومساهمات في أعمال المجلس، حسب الاقتضاء. كما تنظر اللجنة في الرسائل المتعلقة بوضع المرأة، وتعين فريقاً عاملاً لهذا الغرض.

٢٨ - ومنذ عام ٢٠٠٦، اكتسبت اللجنة خبرة ورؤية واسعة النطاق في استخدام أساليب عملها، بما في ذلك استخدام الحلقات الحوارية والحوارات لدراسة التقدم المحرز والوقوف على ما تبقى من ثغرات وتحديات تعترض التنفيذ؛ وتحديد سبل تعزيز التنفيذ من خلال استخدام استعراضات الاتفاقات السابقة؛ ومشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية في مختلف جوانب عمل اللجنة؛ واستخدام أشكال مختلفة لعرض نتائجها، بما في ذلك الاستنتاجات المتفق عليها والقرارات والموجزات التي يعدها الميسر. ويمكن تسخير هذه التجارب والأفكار لزيادة تعزيز أثر أعمال اللجنة واللجنة ودورها كهيئة حكومية دولية رئيسية لتعزيز المساواة بين الجنسين. ومن شأن إدخال المزيد من التحسينات على أساليب عمل اللجنة أن يعزز

قدرة اللجنة على توفير دعم متسق المقدم إلى المجلس في مجال التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بهما (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠١٢).

٢٩ - وقد تود اللجنة، من أجل الحصول على دعم لمواصلة استعراض أساليب عملها، أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى دورتها الثامنة والخمسين، يتضمن السبل والوسائل التي يمكن اتباعها لزيادة تعزيز أثر ما تضطلع به من أعمال.